

## تحديات تعليمية اللغة العربية في الجامعة الجزائرية في ظل نظام (ل.م.د.)

### أ. كريبع نسيمة

#### ملخص:

بدأ النظام التعليمي الجامعي في الجزائر يأخذ صيغا جديدة في مؤسساته ومضامينه ومجالاته ووسائله التعليمية كمطلب ضروري، إذ لم يعد التعليم الكلاسيكي كافيا لتأهيل المجتمعات وتنميتها، في ظل الخيارات المصيرية إزاء ما تطرحه العولمة من إشكاليات تربوية جديدة غير مسبوقة، وما تتيحه من فرص هائلة جديدة ومثيرة من أجل تطوير أساليب التعلم ورفع إنتاجية الأستاذ المكوّن والطالب المتكوّن، وهو ما جعلني أقدم في هذه الورقة البحثية طرحا علميا عن حال التعليم الجامعي و تعليمية اللغة العربية في ظل النظام الجامعي الجديد (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، والتطرق إلى أبرز التحديات التي باتت تواجه هذا المشروع التكويني الجديد، والعينة كانت حول عروض التكوين الخاصة بالسنة الثالثة من التدرج للعام الجامعي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ بجامعة جيجل مقارنة بالمركز الجامعي ميله علما أنني درست في كلتا الجامعتين.

#### تمهيد:

تحسين تعليميتها من أهم التحديات التي جابهت الجامعة الجزائرية، بعد اعتمادها نظام الـ(LMD) بديلا للنظام التقليدي الذي انتهجته بعد الاستقلال.

غير أنّ أسبابا عديدة وقفت في وجه السير الملائم لتعليمية اللغة العربية في كلّ الجامعات والمراكز الجامعية بالجزائر، وكان من أهم المعوقات لذلك عدم التخطيط الجيد والشامل، وعدم امتلاك نظرة استشرافية لما سيؤول إليه واقع تطبيق هذا النظام التعليمي الجامعي الجديد نظام، و النتيجة كانت الوقوع في عدة مشاكل بيداغوجية وتنظيمية؛ كغياب التخصص في بدايات تطبيق النظام الجديد، أو أن يكون التخصص غامضا عند الطلبة والأساتذة وبالخصوص ما حصل من خلخلة فكرية إزاء ما أحدثته

درجاتها تقوم بنقل المعرفة للمتلقين بها من الطلبة الجامعيين، ومن ثم تزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات العلمية والتقنية، إضافة إلى ما تقوم به من بحوث علمية وتجريبية وميدانية، وكذا تقديم الخدمات الاستشارية وإنجاز بعض المشاريع المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعملية، فقد تعين الآن على الجامعات الجزائرية ومراكزها البحثية تطوير نفسها لخدمة الكيان الاجتماعي الذي توجد فيه، وتحقيق أهداف اجتماعية تعددت بتعدد السياقات الاجتماعية، بعد اعتلائها قمة السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة، و مما لا شك فيه أنّ اللغة العربية من أهمّ الفروع التعليمية في الجامعة الجزائرية، و لذلك كانت مسألة

إنّ مستقبل التعليم الجامعي في سياق التحول الاجتماعي يتوقف إلى حد بعيد على دور الجامعة النوعي في اكتساب وإنتاج ونشر المعرفة، و بات إسهام التعليم الجامعي في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، شرطا من شروط التنمية الإنسانية وعاملا فاعلا في تطوير القدرات الذاتية بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيسي للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان.

ولعلّ من أبرز التحديات التي جابهت التعليم في الجامعة الجزائرية على وجه العموم منذ السبعينات تحقيق المهام التقليدية التي تضطلع بها الجامعة وهي التدريس والبحث والخدمة العامة، فهي من خلال أطرها العلمية التدريسية على اختلاف

عروض التكوين المتعلقة بالليسانس في الأدب العربي داخل أقسام اللغة العربية في الجامعات الجزائرية، والتي تعددت مضامينها واختلفت اختلافات جوهرية بين كل جامعة وجامعة، ما خلق تشويشا و خوفا من مجاهيل هذه المغامرات التطبيقية على الطلبة الذين كانوا بمثابة المختبر الذي شهد عدة تجارب في فترة زمنية ليست بالطويلة، و كعينة للتباين في تقديم عروض التكوين الخاصة بمرحلة التدرج ما كان في جامعة جيجل، و ما كان في المركز الجامعي المجاور لها بولاية ميلة والذي يبعد عنها مسافة (٩٠ كم)، إضافة إلى تغييب الاهتمام بالأعداد العلمي والتربوي للأساتذة الجامعيين الذين فرض عليهم دون استشارتهم أو إشراكهم في التخطيط للعملية كنوع التحضير النفسي والبيداغوجي من أجل الانتقال المثالي من التدريس للليسانس الكلاسيكي (٤ سنوات) إلى الليسانس "ل م د" (٢ سنوات) والذي تختلف معطياته البيداغوجية و الزمنية و التخطيطية لتحديد المقاييس و التخصصات عمّا كان يشهده نظام التدريس الكلاسيكي للغة العربية من استقرار و مردودية تحصيلية معتبرة من قبل الطلبة، ناهيك عن مشكل الاختلاف في تسمية المقاييس و التخصصات، مع ما عرفته هذه العملية من اعتبارات ذاتية من المشرفين على ذلك، ما أدخل الجامعة الجزائرية ككل، و أقسام تدريس اللغة العربية بالخصوص في دوامة أفضت بالطلبة و الأساتذة إلى الفرق في متاهات الأسئلة

و الحيرة و التخوف من الفشل في استيعاب و تطبيق أسس النظام الجديد، و كل هذا كان قد أثر سلبا حيث أصبح العديد من الأساتذة حاليا يشكون من صعوبات جمّة وخطيرة لتدريس اللغة العربية في ظل غياب رؤية علمية و منهجية سليمة و موحدة تحمي برامج و مشاريع تعليميتها، في التدرج و ما بعد التدرج من الغموض و الإبهام في ظل العولة اللغوية التي باتت تحاصر الطالب الجامعي من حيث يدري ولا يدري، وهذا يعود لعدم وجود تكوينات و تربصات نظرية في هذا النظام التعليمي الجديد، و عدم تشكيل لجان بيداغوجية تسهر على تحديد الرؤى، و إزالة اللبس المعرفي و المنهجي، ما جعل الوزارة الوصية تقرر أخيرا التدخل منذ عام لاحتواء الوضع، بتوحيد المقاييس، و عروض التكوين عبر كافة الجامعات و المراكز الجامعية الجزائرية، في محاولة لاحتواء الإشكاليات المطروحة و إعادة الثقة للطالب الذي بات متخوفا من مصيره التعليمي، غير أنّ التحديات ستظل ماثلة أمام كل الفئات (وزارة، إدارة، أستاذ، طالب) في محاولة لإنجاح هذا النموذج التكويني، و الاستفادة من استراتيجياته التعليمية التي صنعت النجاح في عدد من الجامعات العالمية، و سيكون التفكير في الإصلاح العاجل لكل ما وقع من هفوات استخدامية أمرا لا مفر منه للحفاظ على المكتسبات التعليمية من هياكل و خبرات و بحوث كانت قد حققتها الجامعة الجزائرية.

#### أ- مشكلة البحث:

يعدّ الاهتمام بتعليمية اللغة العربية أهمّ طريق يُتبع لمواجهة التغيرات و التحولات التي تحاصر اللغة و الأدب العربي، و كذا إعداد المتعلمين، و بلورة اتجاهاتهم و تكييف ممارساتهم المعرفية، لذلك كانت الحاجة تبدو ماسة لتطبيق نظام تكويني متطور قادر على تحصيل أكبر و أفضل مردودية معرفية يكتسبها طلبة اللغة العربية، ليظهر نظام (ل م د)، و تظهر معه إشكالية تطبيقه في مجال تعليمية اللغة العربية ما أفضى إلى حصول مشكلات تنظيمية و تخطيطية و بيداغوجية ستعرض الدراسة إلى طرح ما يخص تعليمية اللغة العربية للسنة الثالثة من التدرج في جامعة جيجل مقارنة بالمركز الجامعي ميلة، و عليه يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الآتي: (ماهي الإشكاليات التي تواجه تعليمية اللغة العربية في نظام التعليم الجامعي الجزائري (ل م د)؟

#### ب- أهداف البحث: يستهدف البحث الآتي:

- ١- التعرف على أهم أساسيات نظام (ل م د)، و انعكاساتها على طرق و أساليب التدريس المختلفة.
- ٢- سد النقص في ميدان البحث العلمي في مجال تطبيق نظام (ل م د) و علاقته بالمناهج و تعليمية اللغة العربية في ظل مختلف التحديات التي تواجه تعليمية اللغة العربية.
- ٣- محاولة توفير حلول ناجمة هادفة تؤدي إلى التخفيف من حدة

### ١- التعليم الجامعي في ظل نظام (ل.م.د) بين الواقع والتحديات .

إن تبني الجامعة الجزائرية لنظام التعليم الجديد (ليسانس ،ماستر، دكتوراه) كان قصد محاولة مواكبة آليات التعليم العالمية، فضلا عن الرغبة في تخطي العثرات التعليمية الناتجة عن النظام السابق له ، إذ أصبح من الواجب القيام بتصحيحات للاختلالات المسجلة في نظامها التعليمي، وبالطبع لم يكن ليحقق ذلك إلا عبر تنفيذ إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي، حيث شرع في بناء خطة إجرائية منذ سنة ٢٠٠٤ من أجل رسم سياستها الإصلاحية الحالية، وكذا السعي الحثيث إلى إعادة هيكلة و بناء النظام الجامعي وفق ما يسمى ل م د ، حيث بدأ تطبيقه على مستوى ٤٩ مؤسسة جامعية و ١٣ ميدانا (حسينة لخلف، ٢٠٠٩، ٢٠) و يعرف نظام (LMD) بأنه نظام أنجلوسكسوني، أثبت نجاعته طُبق بعد ذلك في أوروبا (أكثر من ٢٧ دولة) وأوروبا الشرقية والصين واليابان وتركيا، ثم تونس والمغرب و عدد معتبر من الدول الإفريقية (سعدان شبياكي، حفيظ مليكة، ٢٠١٠، ٤٤)، و تركز فلسفة هذا النظام على مقارنة بيداغوجية مختلفة عن سابقتها حيث تقوم على هيكلة جديدة للتعليم ومضامين محددة للبرامج البيداغوجية، واعتماد التقويم المستمرّ وتأهيل عروض التكوين لتكون أكثر إفادة وملائمة للواقع الاقتصادي والاجتماعي.

تحديات و عقبات تواجه إصلاح التعليم العالي و نظام ل م د في الجزائر .

٢-دراسة كريمة حيواني و بن صالح بسمه بعنوان ملمح الأستاذ الجامعي في نظام ل م د من خلال عمليتي التدريس و الاشراف (تحليل محتوى القانون الاساسي للأستاذ الباحث).

عموما لقد استفاد البحث الحالي من هذه الدراسات و غيرها في وضع الإطار النظري للبحث، والمتعلق بالتعليم الجامعي في الجزائر في ظل نظام (ل م د)، وذلك بوضع المحددات والتوجهات الرئيسية لتطبيق هذا النظام الجديد في الجامعة الجزائرية، وبالتحديد ميدان اللغة العربية، وعليه فإن هذه المداخلة ستسعى إلى تحديد معايير ومشكلات وتحديات تعليمية اللغة العربية في ظل النظام الجديد، ويقتضي هذا الأمر عرض واقع التعليم العالي في الجزائر لتحديد المعايير الواجب توافرها من أجل توفير الحد الأدنى من الشروط لهذا التعليم، ثم التطرق إلى حال تعليمية اللغة العربية في جامعة جيجل، و المركز الجامعي ميلة لمعرفة أبرز المشكلات التي تعترض السير الحسن لعملية تعليمية اللغة العربية في السنة الثالثة من التدرج كنموذج للدراسة، وصولا إلى طرح مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تدارك النقص و تحسين عمليات تطبيق هذا النظام .

الاضطرابات والمشكلات الناتجة عن سوء فهم وتطبيق نظام (ل.م.د) في أقسام تدريس اللغة العربية.

### ج- حدود البحث؛ تنحصر حدود هذا البحث في مايلي؛

١/الحدود الموضوعية: تركز على تعليمية اللغة العربية في ظل نظام (ل.م.د).  
٢/الحدود المكانية: سوف يتم التركيز على منظوماتنا الجامعية من خلال منهج تعليم اللغة العربية في ظل النظام الجديد في قسيمي اللغة و الأدب العربي بجامعة جيجل و المركز الجامعي ميلة.  
٣/الحدود الزمانية: تناول هذا البحث سير تعليمية اللغة العربية بقسم اللغة و الأدب العربي في العام الدراسي ٢٠١٤، ٢٠١٣.م.

### د- منهج البحث؛

استعان هذا البحث بالمنهج التاريخي و التحليلي الوصفي، من خلال جمع بيانات لمعرفة بعض الحقائق عن تحديات تعليمية اللغة العربية في المنظومة الجامعية في الجزائر، وما يعترضها من إشكالات على مستوى تعليمية اللغة العربية وقيمها الحضارية والثقافية.

### هـ- الدراسات السابقة؛

من أهم الدراسات والبحوث التي لها ارتباط بموضوع البحث ما يلي:  
١-دراسة عبد القادر توات(٢٠١٣)

كما يعتمد هذا النظام في هيكلته على ثلاثة مراحل، تتوج كل مرحلة بشهادة جامعية ليسانس، ماستر و دكتوراه ؛ ليسانس (بكالوريا + ٢+ سنوات)، ماستر (بكالوريا + ٥ سنوات) دكتوراه (بكالوريا + ٨ سنوات )، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النظام يمنح مقروئية أفضل للشهادات الوطنية ويعمل على تناغم النظام الوطني للتعليم العالي مع أنظمة التعليم العالي في العالم، ومن أجل ضمان جودة التطبيق الجيد لهذا النظام قامت الدولة الجزائرية بتدعيم و تعزيز التأطير الجامعي بجوانبه المادية و البيداغوجية، بتوفير ما لا يقل عن ٢٤٢٧٠ أستاذ جامعي من مختلف الرتب والتخصصات، ( لخلف حسينة، ٢٠٠٩، ٣٤)، غير أنّ توفير هذا العدد من المؤطرين لم يكن كافياً لوحده، إذ كان يلزمه خطة تنظيمية شاملة و دقيقة في وضع و توزيع المهام البيداغوجية المسندة إلى الأستاذ و الطالب و الإدارة على السواء، وذلك نظراً لأهمية الجانب البيداغوجي الذي يساهم كثيراً في تجسيد أهداف الإصلاح وذلك من خلال أداء كل الأطراف المعنية في عالم التعليم العالي.

#### أ- تبني الجامعة الجزائرية لنظام (ل م د)

تتبين نجاعة التعليم العالي من خلال مضرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات المتعلم، وسوق العمل والمجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية

المنتفعة، و إن تحقيق جودة التعليم تتطلب توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوي الذي تسعى إليه الوزارة الوصية، ويعتبر التعليم العالي في الجزائر من أهم المراحل التعليمية في حياة المتعلم لأنه يأتي استكمالاً لما تم تحقيقه في مراحل التعليم الأساسية والثانوية، ولذلك فإن تحقيق الأهداف التربوية التي يتوخاها المجتمع يعتمد على قدرة النظام التربوي على تحقيق أهدافه في هذه المراحل، فإذا كان الاهتمام التربوي والتعليمي في مراحل التعليم العالي قادراً على بناء المعارف والاتجاهات والتعليم بالجودة المطلوبة، فإن التعليم العالي سيصبح قادراً على تحقيق الأهداف وبالجودة القادرة على بناء الفرد المتعلم والمجتمع ومن ثم تحقيق التنمية وفق التطورات والتغيرات العلمية والتكنولوجية المتسارعة.

ولما كانت التطورات العلمية والتكنولوجية وانفجار المعرفة كما نشهدها اليوم فإن التعليم العالي سيصبح غير قادر على الوفاء بما ينبغي أن يتحقق من أهداف، فالتعليم التقليدي الذي تمارسه جامعاتنا إحتاج في مرحلة معينة إلى تطوير وتحديث عاجل وفق معايير جديدة تأخذ في الحسبان حاجات الفرد والمجتمع المتغيرة في ضوء ما تقرضه التطورات العلمية والتكنولوجية، فالمواد العلمية والمقررات وطرائق التعليم والبيئة

الجامعية والوسائل التعليمية ومصادر المعرفة التي عهدناها لفترة طويلة من الزمن لم تعد كافية اليوم لمواجهة التغيرات العلمية و الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر التي أصبحت بحاجة إلى إعادة النظر في النظام التعليمي الشامل من أجل تمكين الطالب من مواجهة هذه التغيرات، و، عموماً إن متطلبات العصر فرضت على الجامعات استيراد نظام عُرف في الدول الأوروبية بنجاحته في التنسيق بين مخرجات التحصيل الجامعي، و متطلبات سوق العمل، فكان نظام (LMD) الحلّ الضروري حسب الوزارة الوصية لتحقيق الجودة في التعليم الجامعي سواء في الفروع العلمية و التكنولوجية أو الفروع الإنسانية و منها ما اتصل بفروع اللغات الأجنبية و العربية، سعياً من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي للوصول إلى تحقيق مكتسبات معرفية تتماشى مع ما تقترحه العولة من تحديات في نظم التعليم الجامعي.

ليس غريباً أنّ حضي التعليم العالي في الجزائر بالكثير من الجهود من أجل تثبيت استخدام نظام (ل م د) وزيادة كفاياته طمعا في تحقيق الأهداف المرجوة، ومع ذلك فإن الحاجة إلى التطوير و التحسين لا تزال مستمرة بغية الوصول إلى الجودة اللازمة للإسهام في تحقيق الأهداف التتموية في البلاد، أين يواجه التعليم العالي ضغوطات شديدة، بالنظر إلى ارتفاع عدد السكان و الطلب الاجتماعي المتزايد على هذا المستوى من التعليم و

بالمنظومة المعرفية وتحسينها، و مما لا شك فيه أنّ النهوض بهذا القطاع وتحقيق أهدافه يرتبط بمشاريع هيكلية و بطاقت بشرية متعددة المهام، يلعب الأستاذ فيه أهم دور في الحلقة التعليمية الجامعية نظرا للوظيفة التي يحتلها ضمن هذا القطاع الحساس، إذ يضطلع بمهام ومسؤوليات تحددها القوانين، لما يمتلكه من خبرات وقدرات ومهارات مهنية وعلمية وتربوية تؤهله لتولي مهنة التدريس بمختلف الآليات و التغييرات والمستجدات ، ومن هنا كان لزاما عليه التأقلم مع التغيير في النظام الجامعي من الكلاسيكي إلى ( ل م د ) ، وتخطي الظروف المتأرجحة التي عطلت توازن العملية التعليمية .

### ب- تحديات الأستاذ الجامعي في تطبيق نظام ( ل م د ) بالجامعة الجزائرية :

ليس هناك خلاف حول الدور الهام الذي يقوم به عضو هيئة التدريس لتحقيق الجودة في إنجاز العملية التعليمية ، و يقصد بجودة مهام عضو هيئة التدريس تأهيله العلمي ، الأمر الذي يسهم حقا في إثراء العملية التعليمية وفق الفلسفة التربوية التي يرسمها المجتمع، و يحتل عضو هيئة التدريس المركز الأول من حيث أهميته في نجاح العملية التعليمية ، فهما بلغت البرامج التعليمية من تطور في الخدمات التربوية والتعليمية ومهما بلغت هذه البرامج من الجودة ، فإنها لا تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم يتم توافر عدد من السمات لدى

تفرضه العولة ، و الذي أعطى نجاعة عند تطبيقه في الدول الأم المسطرة له ، و هو الأمر الذي جعل الجزائر كما المغرب و تونس سبافة لتبني نظام ( ل م د ) و تطبيقه على الفروع العلمية و الإنسانية على السواء و " و كانت أول خطوة من جامعة باب الزوار، و جامعة بجاية دون التهيئة للأرضية المفهومية لهذا النظام ، و بمشاريع ارتجالية مستوحاة من واقع تقليد جامعات غربية " (علي صالح، ٢٠١٢، ص ١٢ ) لتكون ردة الفعل الطبيعية الأولى "عزوف معظم المؤسسات الجامعية بهيكلها عن تطبيق هذا النظام ، مما دفع على سياسة الإجبار لكل جامعات الوطن بتفاوت كبير " وسط دهشة الاكتشاف و مرارة التطبيق دون تفقه في حيثيات المنهج الجديد ، فبالكاد تجد في الجامعة أستاذًا فهم بنود النظام ، الذي حُسم أمر تطبيقه من طرف الدولة الجزائرية ، و بالتالي لم يعد من سبيل للتراجع ، و هنا كان الأجدر بالجميع رفع التحدي للتأقلم مع المتغير العالمي الطارئ ، و محاولة توفيقه مع متطلبات الخصوصية اللغوية و الدينية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري الذي يختلف جذريا عن غيره من المجتمعات الأنجلوسكسونية و الفرنكوفونية المصدرة للنظام .

و هكذا تم تطبيق النظام الجديد في قطاع التعليم العالي الجزائري الذي يُعدّ قطاعا هاما وحيويا ويشكل إحدى الاستراتيجيات المستقبلية في سياسة الدولة ، فهو من أصعب القطاعات من حيث التحكم في الخدمات للنهوض

يؤدي ذلك إلى لجوء الدولة و المؤسسات إلى زيادة عدد الطلبة الملتحقين لرصد الموارد المالية المناسبة في غالبية الأحيان، ما يطرح مشكلة المركزية التي تُسيّر بها الجامعات ، مما يتطلب مزيدا من المرونة و مشاركة الجهات المعنية بها في اتخاذ القرار، كما أن غياب التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي و التعليم العام من جهة ، و بين الجامعات و سائر مؤسسات التعليم العالي من جهة أخرى، بالإضافة إلى الضعف في توجيه الطلبة نحو فروع التعليم العالي المتنوعة بناء على قدراتهم و اهتماماتهم، كل تلك الأمور ساهمت جميعها في تضخم أعداد الطلبة في بعض الاختصاصات و تقلصها بشكل واضح في الاختصاصات التطبيقية و التقنية ، و في تدني الفعالية الداخلية ومستوى الخريجين ، ما أدى إلى ضغوطات على الجامعات التي سارعت إلى الترويج للنظام الجديد و تطبيق حيثياته قصد التوزيع المثالي للتخصصات على الطلبة و فتح آفاق دراسية جديدة تمكنهم من تجاوز نسب البطالة المرتفعة التي شكلت قدرًا متخرجي النظام القديم منذ الاستقلال .

و لذلك كان على مؤسسات التعليم العالي أن تعير اهتماما أكبر إلى تعزيز استخدام نظام ( ل م د ) لتخدم بشكل أفضل تنمية مهارات التفكير العلمي وفقا للتطورات الدولية في العلم و التكنولوجيا ، والتي أدت إلى بروز متطلبات جديدة تفرض تغيير نمط التعليم القديم إلى هذا النظام الأكثر حيوية و استيعابا لما

الأستاذ ؛ وذلك بأن تكون لديه مرونة في التفكير وثقة في النفس، وأن يتفهم الآخرين ويتقبلهم، ويتأني في إصدار الأحكام، بحيث لا يعتمد على الأحكام المسبقة أو غير المبنية على أسس علمية صحيحة، ويجب أن يمتلك مهارات الاتصال الفعال والقدرة على الشرح والتوضيح، كما أنّ توفره على الكفاءة المهنية والخبرات الموقفية أمر مهم، ويتم ذلك عن طريق معرفة المدرس للأنظمة المتعلقة بمجال تخصصه كقدراته على إدخال المهارات الفعلية في العملية التعليمية وقدرته على توظيف مهارات الاستماع للطلبة بشكل جيد بالإضافة إلى قدرته على تقييم العمل اليومي والأسبوعي وتقييم الوحدات التعليمية وفعاليتها..

ولكي يقوم الأستاذ بدوره المهم والحساس بكفاءة واقتدار، لا بد أن يتمتع بقدر كاف من القدرات والكفايات التعليمية، ذلك أن وظيفة الأستاذ لم تعد قاصرة على تزويد الطالب بالمعلومات والحقائق كما كان في السابق بل تعدتها إلى أن أصبحت عملية تربوية شاملة لجميع جوانب نمو الشخصية لدى الطالب في صورتها الجسمية والعقلية والنفسية والاجتماعية (الحكمي، ٢٠٠٢، ص٢). وعلى هذا الأساس يفرض نظام LMD وجود نوع خاص من الأساتذة الجامعيين، كون دور الأستاذ الجامعي فيه يختلف كلية عن دوره في سابقه، وذلك من حيث توفر مجموعة من السمات والخصائص والمعارف والقدرات التي تساعد في تأديته لمهامه الجديدة.

استبشر الأساتذة خيرا ، و استحسنوا النظام في أول مراحلها لما وجدوه من محاسن ودافع تبعث على السيرورة الحسنة للعمل البيداغوجي فأعجبوا بالنظام الذي ينص على وجود ٢٤ طالبا في القسم الواحد ، و الخاضع لمعادلة طرفاها الأستاذ و الطالب فالأستاذ يُمثّل ٣٠ من المائة في الحصة البيداغوجية، أما ٧٠ من المائة المتبقية يشغل عليها الطالب ، مع المزيد من المحفزات (علي صالح، ٢٠١٢، ص١٣) غير أنهم ما لبثوا أن استأثروا منه بعدما اكتشفوا استمرار سريان النظام الكلاسيكي في حلة من الاستهتار والاستنكار لعدم وجود تخطيط قبلي استشرافي كتوفير ما يكفي من قاعات دراسية إذ يصل عدد الطلبة في الفوج الواحد إلى ٤٠ أو يفوق، إضافة إلى عدم توفير الإعلام لإزالة اللبس والغموض عند الطالب أو الأستاذ، هذا الأخير الذي وجد نفسه مجبرا على التعاطي مع مجريات تطبيق نظام (ل م د) مسخرا كل طاقاته المعرفية، محرزاً تقدماً ملموساً في قدرته على تدريس مقاييس جديدة قد تكون خارج تخصص دراسته، وتخليه عن أخرى قد أبداع في النظام السابق في تبليغها الجيد والمثمر للطلبة .

أمّا من الناحية التنظيمية للأمر البيداغوجية و بتغير التعامل فيما يخص الانتقال من سنة إلى سنة ، ظهر نظام السداسيات و الانتقال من سداسي إلى آخر ، وأصبح "كل أستاذ مجبراً على وضع برنامج لكل سداسي" (علي صالح، ٢٠١٣، ص١٣) فبعدهما

كانت المقررات مضبوطة و المقاييس مضبوطة أتى النظام الجديد ليفتح مجال الاجتهاد أمام الأساتذة وبخاصة في العلوم الإنسانية ليقوم كل أستاذ بتدريس ما شاء من المواضيع التي قد لا تشترك مع ما يقدمه أستاذ آخر يشاركه المقياس، وهو ما جعل الطلبة يتساءلون و يبحثون عن الاختلافات بين طرائق الأساتذة في تقديم المادة المعرفية، ولعلّ ما أسهم في الفوضى الاستيعابية لنظام (ل م د) عند الأساتذة عدم التدرج في تطبيقه، وللإشارة فإنّ "تطبيق نظام ل م د في بيئته الأصلية التي نشأ فيها لم يتم دفعة واحدة، بل كان عبر مراحل متعددة هيئت له فيها الظروف المناسبة لتقبله و الشروط الضرورية لنجاحه" (عبد القادر تواتي، ٢٠١٣، ص٦٠) ، و من بين أهمّ التحديات التي واجهها الأستاذ الجامعي عدم الاتساع الزمني لتقديم أهمّ المعلومات للطلبة، بعد تقليص المدة الزمنية لمرحلة التدرج من ٠٤ سنوات إلى ٠٢ سنوات، مما خلق فجوات معرفية عند الطلبة و فجوات تواصلية بين الطلبة و الأستاذ من جهة أخرى.

## ٢. تعليمية اللغة العربية في الجامعة الجزائرية :

كانت ومازالت اللغة العربية تشكل نقطة محورية ومصدراً ساهم في تنوع ثقافة و معارف الإنسان الجزائري بشكل كبير تأسيساً للهوية القومية التي تشكلت عبر الحقب الزمنية كوعي تراثي يمثل الذاكرة القومية المشبعة بروح الثقافة العربية، ومع ذلك لم

الإستقواء والتعاون الأجنبي على العرب، ولذلك فقد بات من الواجب مليا على القائمين على السياسات التعليمية والثقافية والإعلامية الحفاظ على تدريس تخصص اللغة العربية و آدابها، وذلك مرهون بارتفاع المستوى الثقافى، وبالقدرة على استمرار تطوير اللغة العربية لتصبح قادرة على استيعاب التيارات الفكرية الحديثة، وقادرة على التعبير عن كل جديد في ميدان التطورات العلمية والتقنيات الحديثة بشكل واضح ومفهوم ودقيق، كما يجب ألا ننسى أهمية تطوير مصطلحات علمية في جميع ميادين الفكر الإنساني، وأن تكون هذه المصطلحات موحدة في مشرق الوطن العربي ومغربه، وهذا بعد ذاته جهد كبير جداً بحاجة إلى تكاتف الجميع؛ حكومات ومؤسسات حكومية و جامعات، عناصر بشرية، فهذه المهمة المقدسة التي تتطلب تكاتف جهود المجتمعات العربية قائمة، وهو أقل ما يمكن تقديمه للعربية التي تمثل لغتنا وهويتنا، وذلك من خلال عملية التخطيط السليم للارتقاء بتعليميتها، والنهوض بالأدب العربي عموماً ومحاولة تفعيل دور مؤسسات التعليم والجامعي نحو تفعيل عصرنة تعليم اللغة العربية بعيداً عن المناهج الشائعة بين المتعلمين، حماية لها، ورغبة في توصيل علومها إلى أبعد الحدود.

لعل من أبرز التحديات التي جابهت التعليم في الجامعات العربية على وجه العموم منذ سبعينيات القرن الماضي هي تحقيق المهام التقليدية

التعليمية التي تدخل ضمن حدودها النظرية والتطبيقية عليها أن تأخذ في الحسبان كل الظروف المحيطة بها عند القيام بمهام تدريسيها بشكل جلي وواضح معرفياً، ومنهجياً خاصة في وقت يفرض على المؤسسات التعليمية التحول في أساليبها من التأطير التقليدي إلى أساليب جديدة تعين المتعلم على اكتساب كفايات التعلم وتصويبها وتوجيهها حتى يتمكن المتعلم من القيام بدور إيجابي يواصل فيه بفعالية، وعلى امتداد رحلة حياته استقاء المعرفة من مصادرها المتجددة، واكتساب القدرة والمهارة، ويتطلب التحول من أساليب التعليم التقليدية إلى استخدام أساليب وطرق تقييمية حديثة كعملية مراجعة شاملة، وتطويراً يتناول عناصر المنظومة الجامعية.

تحتل اللغة العربية حالياً مركزاً مهماً بين المراتب الأولى من لغات العالم التي تستعملها البشرية، مثل الصينية والإنكليزية والهندية والإسبانية والروسية، ومع ذلك لم تتمكن من مواصلة تقدمها الحضاري وتحقيق التراكم العلمي والإبداعي في أوطانها وانتشارها خارج حدودها الثقافية، بعد أن كانت لغة العلم والتعليم في كثير من الجامعات والمعاهد في جنوب أوروبا، وتتصدر مكنتيات تلك الجامعات مراجع في الطب والصيدلة والرياضيات والفلك بالعربية، إذ وقفت ضد تطورها عوامل عطلتها وأضعفت من إشعاعها التاريخي، من خلال ما لحق بأهلها من تخلف وجمود، وكثرة الفتن بسبب ضعف الدولة الإسلامية، وأخيراً

تتحقق تلك المظاهر الحضارية في مختلف مضامين مناهج اللغة العربية التي بقيت بعيدة كل البعد عن تحقيق ما يطمح إليه خبراء التربية وتعليمية اللغة العربية في زمن العولمة التي باتت تهدد كيان المجتمع الجزائري؛ خاصة في ما يتناول تعلماته التي ضربت في الصميم خاصة أثناء التغييرات الجديدة التي عرفتها الجامعة الجزائرية بداية من مطلع الألفية الجديدة، وبالأخص أقسام اللغة العربية التي باتت حقل تجارب للنظام التعليمي العالمي الجديد المعروف بنظام (ليسانس/ماستر/دكتوراه)، والذي صادف صعوبة استيعابية على مستوى تطبيقه على اللغة العربية التي تمتلك خصوصية ترتبط بالهوية اللغوية للمجتمع الجزائري، ما صعّب من عملية تطبيقه، وعليه فقد دق ناقوس الخطر من أجل الحفاظ على تعليمية اللغة العربية في الجامعة الجزائرية، والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو إلى متى سيظل تعليم اللغة العربية يعاني من عدة إشكاليات بيداغوجية و تنظيمية في ظل نظام (ل م د)؟ وما هي التحديات الواجب رفعها لمجابهة المشكلات المحيطة بتعليمية اللغة العربية في الجامعة الجزائرية؟

### أ / تعليمية اللغة العربية (معطيات و تطلمات) :

تعدّ مسألة "تعليمية اللغة العربية في ظل نظام (ل م د)" من القضايا الحساسة التي ينبغي الخوض فيها دون حرج علمي، فجميع المقاييس والمواد

عليا، مراكز بحثية، وما فعلته نجد أن جلّ النتائج تعبر عن الثغرات الكبيرة التي انتابتها، رغم أن برامج تعليمية اللغة العربية من حيث المضمون مزودة بأهم ما يجب أن يتعلمه الطالب من خلال توظيف مواضيع ذات اهتمامات عالية.

لا تزال مسألة تعليمية اللغة العربية تبدو كرهان ترفعه الجامعة الجزائرية، غير أن الواقع يشير إلى عدم تطابقها مع ما يجب أن يكون، تارة بحجة عدم توفير الإمكانيات اللازمة أو عدم استخدامها استخداما صحيحا، وتارة أخرى بحجة عدم الاهتمام بمن يديرون هذه المسألة، في الوقت الذي أصبح فيه اختيار تخصص اللغة العربية في الجامعة يعدّ بالنسبة للكثيرين حتمية لضعف المعدلات المحصل عليها في امتحان البكالوريا، و الذي يتيح حتى لذوي المعدلات الضعيفة من الفروع التقنية في مرحلة الثانوي من الالتحاق بكل أريحية بأقسام اللغة العربية التي أضحت تشهد اكتضاضا على مستوى المقاعد البيداغوجية، ليتجاوز عدد الأفواج مثلا في جامعة جيجل ٢٠ فوجا يفوق عدد الطلبة فيه ٢٥ طالبا موزعين على ثلاث أو أربع مجموعات، أو كما يشهده المركز الجامعي بميلة في قسم اللغة العربية إذ يصل عدد الطلبة إلى ٤٥ طالبا في الفوج الواحد، و هو ما يتناقض مع المعايير الموضوعية أساسا في نظام (ل م د)، و الذي يفترض ألا يزيد عدد الطلبة في الفوج الواحد عن ٢٥ طالبا، و هذا الجانب يطرح مشكلة عدم القدرة على الاستيعاب من

العربية بدور محوري في تشكيل الهوية العربية للناشئ من خلال إكسابه مهارات اللغة اللازمة للاتصال بأفراد المجتمع، والاطلاع على التراث الفكري والأدبي للسلف، الأمر الذي يحافظ على تدفق اللغة العربية على ألسنة أبنائها، ويفرس فيهم الإيمان بقدره اللغة العربية، وعبقريتها في التعبير عن الأفكار والمشاعر، ويربطهم بأشقاتهم في المجتمعات العربية الأخرى، ويسهل عملية التواصل معهم على امتداد الرقعة المكانية التي يعيشون فيها.

### ب / إشكالية تعليمية اللغة العربية في ظلّ نظام (ل م د) جامعة جيجل /المركز الجامعي بميلة نموذجا؛

إنّ المناهج التعليمية التكوينية عندما تسطر من طرف خبراء التكوين ومشاريع تعليمية اللغة العربية في أقسام اللغات، وخاصة اللغة العربية لا يجب أن ينظر إليها بنفس النظرة التي تتوارثها الأجيال، بل عليها أن تنطلق من واقع حال المجتمع وتغيراته وبأن يعيرها المكونون الاهتمام الكافي، وأن تنطلق المناهج من حدود الوعي لذات المجتمع والمتعلمين فعملية التكوين ليست سلوكا عفويا بسيطا نمارسه لإعداد المتعلمين، ويقدر ما هي عملية معقدة فإنها تتصف بدرجة عليا من الدقة والخطورة، لذلك على المناهج أن تكون مزودة بقدر كبير من الثقافة التكوينية من أجل ممارسة صحيحة و قوية للفعل التكويني، وفي حالة الجامعة الجزائرية، ومراكزها التكوينية، من مراكز جامعية ومدارس

التي تضطلع بها الجامعة، وهي مهمة التدريس والبحث والخدمة العامة، فهي من خلال أطرها العلمية التدريسية على اختلاف درجاتها تقوم بنقل المعرفة للمتحمقين بها من الطلبة المتدرسين، ومن ثم تزويد المجتمع بالمهارات والكفاءات العلمية والتقنية، إضافة إلى ما تقوم به من بحوث علمية، وتجريبية وميدانية، وكذا تقديم مختلف الخدمات الاستشارية وإنجاز بعض المشاريع العلمية المتصلة بالتنمية الاجتماعية والعملية. فقد تعين الآن على مختلف جامعات ومراكز التعليم العالي، ومراكزه البحثية تطوير مناهج وأساليب تلقين اللغة العربية من أجل خدمة الكيان الاجتماعي الذي توجد فيه، وتحقيق أهداف اجتماعية تعددت بتعدد السياقات الاجتماعية. فهي قمة السلم التعليمي ومجتمع المعرفة الذي يمد المجتمع بأسباب التقدم والتطور في كل مجالات الحياة وهو مصدر القدرات التنموية علميا وعمليا .

وهذا لايتأتى إلا من خلال تفعيل مناهج موحدة لتدريس اللغة العربية بفروعه اللغوية والأدبية ليصبح مكوناً أساساً للمناهج الدراسي في بلدان الوطن العربي، حرصاً على تمكين الناشئة من مهارات اللغة العربية، وإكسابهم المعارف المتصلة بها وغرس قيم الاعتزاز بها، والمحافظة عليها في نفوسهم، لبناء شخصية عربية ذات كيان متميز، مستمد من تفرّد المجتمع العربي وقيمته، وعاداته، مبني على القدرات الذاتية، والخصائص الفردية لكل فرد، حيث تقوم مناهج اللغة

تعددت مضامينها و اختلفت اختلافات جوهرية بين كل جامعة و جامعة ، ما خلق تشويشا و خوفا من مجاهيل هذه المغامرات التطبيقية على الطلبة الذين كانوا بمثابة المختبر الذي شهد عدة تجارب في فترة زمنية ليست بالطويلة ، و كعينة للتباين في تقديم عروض التكوين الخاصة بالليسانس ما كان في جامعة جيجل ، و ما كان في المركز الجامعي المجاور لها بولاية ميلة و الذي يبعد عنها مسافة (٩٠كم) فمشروع التكوين الذي اقترحه أساتذة من قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة جيجل - يفترض أن يكونوا على دراية استشرافية - احتوى العديد من الأخطاء في توزيع المقاييس على السنوات ، و تسمية مقاييس السنة الثالثة التي وقع فيها من ناحية احتوائها المعرفي خلل كتداخل المجالات المعرفية بين مقياس و آخر ، أو بُعد المقياس عن التطلعات المعرفية التي يفتقدها الطلبة ، إضافة إلى اختلاف المقاييس التي يدرسها طلبة هذه الجامعة عمّا يدرسه زملاؤهم في جامعات مجاورة نحو جامعة بجاية ، أو سطيف أو سكيكدة أو قسنطينة ، وهذه المقاييس هي :

مقال أو تقرير/ أدب تمثيلي / علم النفس الأدبي/ علم النفس الاجتماعي / نظرية الأدب / تحليل الخطاب / فرنسية / أدب مقارن / عيون الأدب العالمي، أدب شرقي معاصر/ أدب غربي معاصر ، هذان الخياران اللذان قدّمًا للطلبة من دون أن يكون لهم سابق معرفة بالأدب الغربية القديمة ولا الحديثة ، ليجدوا أنفسهم مجبرين

#### المجلس الدولي للغة العربية

الجديد دون سابق دراسة و تخطيط . ف نظام (ل م د) و إن كان سيثمر بصعوبة أقل في المجالات العلمية و التقنية و التكنولوجية لارتباط الفروع بالسوق الاقتصادي ، فإنه من الصعب و الأصعب أن يثمر بسهولة في الفروع الإنسانية ، و بخاصة تعليمية اللغة العربية التي قد شهدت انسجاما لاقى القبول و الاستحسان خلال سنوات تطبيق النظام الكلاسيكي السابق ، فالافتقار الزمني كان قد أدى إلى تحصيل تعليمي أحسن لترسيخ المعلومات التي تعتمد بنسبة عالية على استقبال معلومات تاريخية تُكتسب وفق التحصيل الهرمي للمدركات المعرفية عبر العصور بداية من العصر الجاهلي الذي شهد أعلى مستوى بلاغي و فصاحي للغة العربية ، ووصولاً إلى المرحلة المعاصرة التي شهدت رجة عالمية في علوم اللسانيات لدراسة الأنظمة اللغوية لدراسات معاصرة ، و بالتأكيد إن فترة ٠٢ سنوات غير كافية بالمرّة للتدرج المعرفي من مرحلة إلى مرحلة ، ما انعكس سلباً على مردودية الطلبة التحصيلية .

و من جهة أخرى شهدت تعليمية اللغة العربية مشكلا عويصا تمثل في غياب التخصص في بدايات تطبيق النظام الجديد أو أن يكون التخصص غامضا عند الطلبة و الأساتذة و بالخصوص ما حصل من خلخلة فكرية إزاء ما أحدثته عروض التكوين المتعلقة بالليسانس في الأدب العربي داخل أقسام اللغة العربية في مختلف الجامعات الجزائرية ، و التي

قبل الطلبة ، برغم ما يحاول الأستاذ تقديمه .

بيد أن الفارق أصبح كبيرا بين حقيقة التكوين في ماهيتها وأخلاقياتها وبين واقع حال المجتمع وما يقوم به أعضاء الجيل الجديد الذي انغمس وبكل بساطة في قوالب ثقافية جديدة ذات طابع عالمي حتمت على التكوين في الجامعة يتصدى لهذه الإشكالية، وأن يجد الوسائل المناسبة لحماية الأجيال الصاعدة من تجارب تكوينية غير مدروسة العواقب ، ولذلك كان من الواجب إشراكهم بكثير من الوعي فيما يطرح من أنظمة تعليمية جديدة ، و تزودهم بالمهارات العقلية وبالقيم الأخلاقية القادرة على الاستثمار الأمثل لها وفق ما تستدعيه الخصوصيات المجتمعية و اللغوية ، و ما تفرضه المكتسبات المعرفية السابقة التي كان لا بد من الوقوف على حجمها الكمي و الكيفي قبل البتّ في تطبيق نظام قائم على تقليص الحجم المعرفي و الحجم الساعي للفترات التعليمية في التدرج ، و هو الأمر الذي خلق طبقية معرفية بين طلبة تخصص اللغة العربية الحاصلين على دكتوراه العلوم (٤ سنوات ليسانس ، ٠٢ أو ٠٣ سنوات للماجستير ، ٠٤ إلى ٠٨ سنوات دكتوراه) و بين الطلبة الحاصلين على دكتوراه "ل م د" (٣ سنوات ليسانس) ، و ما بعد التدرج (سنتان ٠٢ للماستر ، و ٠٤ سنوات للدكتوراه) ، ناهيك عن القيمة النوعية للمدخلات التعليمية للغة العربية التي تراجعت بسبب الفوضى التي أحدثتها تطبيق النظام

على دراسة الأدب المعاصر الياباني و الصيني و الهندي ،بل وحتى العبري و الفارسي،و هم أحوج بكثير لمعرفة الأدب العربي في مراحل التاريخة إذ لا تكاد تجد طالبا يميز بين فترات الأدب العربي القديم أو الحديث و لا المعاصر ،و عوض أن يكتسبوا معلومات ضرورية ،راحوا يبحثون عن شعر الهايكو و غيره من المواضيع التي خلقت أزمة معرفية عند الطلبة ؛ الذين فوجئوا بإسقاط حقهم في إنجاز مذكرة التخرج التي نسي من أعد مشروع التكوين أن يدرجها ضمن الجدول الخاص بعروض التكوين للسنة الثالثة ،و في لفتة تهيئية للطلبة قرر مسؤولو القسم في اجتماع اللجان البيداغوجية السداسي الخامس - بعد موجة استفسارات و تساؤلات -بتعميوض مكان مذكرة التخرج الشاغر ببحث يقدم في مقياس "مقال أو تقرير" ليجد أساتذة هذا المقياس أنفسهم أمام معضلة الإشراف على جميع الطلبة دون استشارتهم ليكون الوضع شبيها بالمهزلة التي أضحكت الجميع و أحرزتهم في أن واحد إشفافا على الطلبة الذين وقعوا ضحية أخطاء و لامسؤوليات و تعميم اعلامي لتظليل الطلبة،عسى مقياس علم النفس الاجتماعي أن كان قد خفف من الضغوطات التي عايشوها.

و الأمر من ذلك كله أن طلبة قسم اللغة و الأدب العربي بجامعة جيجل الذين تخرجوا وفق نظام (ل م د) للعام الجامعي ٢٠١٣-٢٠١٤ كعينة للدراسة كان الدبلوم الذي تحصلوا عليه في مرحلة الليسانس قد صنع الإستثناء عبر

جامعات الوطن فالفارقة أن الليسانس الذي تحصلوا عليه كان في تخصص الآداب الأجنبية ،و ليس في اللغة و الأدب العربي كما يفترض أن يكون ،أو كما حصل مقارنة بعينة الدراسة الثانية من طلبة المركز الجامعي بميلة الذين و إن اختلفت المقاييس التي درسوها في السنة الثالثة إلا أن الإجتهد في تطبيق النظام الجديد بيداغوجيا كان واضحا من خلال الصرامة التنظيمية التي التزمها قسم اللغة و الأدب العربي ،في صياغة مفردات المقاييس ،و تسميتها ،و توزيعاتها الزمنية. و قد كانت المقاييس التي درُست في المركز الجامعي ميلة ممثلة فيما يلي :

(أدب معاصر / أدب جزائري / نقد معاصر / آداب أجنبية / أدب مقارن / نظرية الأدب / سيميولوجيا / نظريات القراءة و التلقي / أدب شعبي/ علم الأنثروبولوجيا/ مذكرة التخرج )، و كانت المقاييس مقسمة إلى وحدات أساسية أولى و ثانية ،و وحدة منهجية ،و استكشافية و أفقية.

و الظاهر أن نجاح المركز الجامعي بميلة بنسبة حسنة مقارنة بفشل جامعة جيجل في بدايات تطبيقها للنظام يرجع إلى كون المركز الجامعي ميلة قد انتهج نظام (ل م د) منذ افتتاحه في الموسم الجامعي ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، ما أتاح فرصة التعمق في أساسيات النظام الجديد و تطبيقه بوجه تنظيمي مقبول نسبيا ؛بغض النظر عن مشكل الاكتظاظ و نقص الهياكل القاعدية ،و استمرار عدد من الأساتذة في انتهاج النظام الكلاسيكي ،+إضافة إلى مشكل عدم

الاكتفاء الزمني لإكمال البرنامج بسبب تقليص مدة التكوين لمرحلة الليسانس،أما جامعة جيجل - قسم اللغة العربية خصوصا -فكانت قد تبنت النظام منذ الموسم الجامعي ٢٠١٠-٢٠١١ بعد سنوات عديدة من تطبيق النظام الكلاسيكي بمراحل الليسانس،الماجستير ،الدكتوراه) دكتوراه دولة/دكتوراه علوم) و هذا ما أسلمها إلى كل تلك الفوضى التي عاشتها في مرحلة انتقالها بين النظامين.

غير أن ما خفف من حدة التذمر الذي خلقه سوء التسيير و التخطيط و التطبيق لنظام (ل م د) في تعليمية اللغة العربية في هذه السنة بالذات(٢٠١٣-٢٠١٤) هو الشروع -وبتعليمات ووثائق وزارية -بتوحيد المقاييس و المفردات لعروض التكوين في جميع أقسام اللغة العربية على مستوى كل المراكز و الجامعات،بعد رفع المطالب من قبل النقابات الوطنية لأساتذة التعليم العالي و التنظيمات الطلابية الجامعية بعد سلسلة من الاحتجاجات و الإضرابات التي بشرت ببوادر جديدة و تخطيط مستقبلي و جدي لحسن تطبيق النظام الجديد .

و تظل التطلعات إلى تطبيق أمثل لهذا النظام قائمة ،لذلك وجب الاعتماد على ما يتماشى وطبيعة العصر وروح الحياة المتغيرة والمتجددة دون نسيان ما قد تسببه المثيرات الجديدة من الوسائل السمعية والبصرية والرقمية وحتى الورقية، فالمشكلة المطروحة بين يدي ذوي الاختصاص تكمن بأن يبحث

لإنجاحها ، كما يتطلب هذا المقام الاستثنائي تفكيراً جدياً وعميقاً من جميع الفاعلين طلبة وأساتذة وإدارة ووزارة، لإيجاد حلول تخفف من حدة الاضطرابات التي عصفت بالمنظومة الجامعية الجزائرية ، و لعل أهم الحلول تكمن في رفع التحدي لإنجاح النظام الجديد ،بضرورة تكوين لجان استيعابية للتخطيط تتابع باستمرار سير العملية التعليمية ،إضافة إلى ضرورة إشراك الطلبة في هذه اللجان نظرا للوعي الذي يتمتعون به ،فهم أصل العملية البيداغوجية ،وهم أدرى بالاحتياجات و النقائص التي يعانون منها علميا و نفسيا داخل مجتمع الجامعة،دون إغفال الأستاذ الذي كان هو الآخر من بين أكثر المتضررين من فترة المخاض العسير التي مرت بها الجامعة الجزائرية ،و الذي ينتظر هو الآخر تقديم التسهيلات لما يواجهه من مشكلات مادية و التعليمية و التنظيمية لا زالت إلى الحين تُعرقل إنجاز مردوديته التعليمية ،و لذلك فمن المهم جدا البتّ في حلّ مثل هذه الأزمات التي تشوه صورة منظومتنا التعليمية الجامعية على مختلف الأصعدة،و البحث عن وجه أجمل و أرقى يليق بمقام الجامعة الجزائرية.

٢-إعادة النظر في برامج التعليم ومناهج وطرق تدريس اللغة العربية وفق المتطلبات المعرفية والعلمية الجديدة لمواجهة مطالب الحياة في عصر العولمة .

٤-إدخال مناهج وطرق ومفاهيم أخلاقية جديدة في إصلاح المنظومة الجامعية تحمي تعليمية اللغة العربية حتى تتماشى مع الثقافة العالمية لكي لا يبقى التعليم عندنا تقليديا، وذلك بتوظيف طرائق تكنولوجية تكسب القدرة على الاستخدام المفيد للمعلومات.

٥- توعية المتعلمين من الطلبة المتكويين خاصة بفلسفة تعليمية اللغة العربية في الجامعة الجزائرية وإدراك نتائجها الثقافية والخلقية وتأثيرها على هويتنا اللغوية.

٦-دعوة الباحثين والدارسين إلى إقامة مركز لغوي لحماية مناهج تعليمية اللغة العربية داخل المجتمع من عنف العولمة على كافة المستويات من خلال إقامة دورات تدريبية لتحفيز الطلاب على عدم الانصياع نحو الثقافات الغربية من خلال الحملات الإعلامية، وهذا بتنشيط محاضرات دورية التي يستحسن فيها إشراك المتعلمين وضرورة حماية مقدساتهم من عادات وتقاليد والدفاع عليها .

### خاتمة :

تحتاج ظاهرة تعليمية اللغة العربية في ظلّ نظام (ل م د) إلى قدر كبير من الوعي ،وتحمل المسؤولية

هؤلاء عن مناهج جديدة وطرق قادرة على احتواء هذه التغيرات، ومن ثمّ تمكين المتعلمين من التكيف مع طبيعة العصر ،ويبقى المشكل مطروحا على الخبراء حول كيفية مسايرة النظام الجامعي للمكتسبات المعرفية القبلية لتعليمية اللغة العربية و تميمتها مع ما يُطرح من مستجدات معرفية جديدة في ظلّ نظام (LMD) من أجل بناء منهاج تعليمي مقبول و ناجح لتعليمية اللغة العربية في الجامعة.

### حلول وتوصيات :

١- إنشاء "هيئة بيداغوجية" على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،و اللجان الجهوية (الشرق/ الوسط/ الغرب/ الجنوب) بوضع و طبع و توزيع كراسات إعلامية و إخبارية تضمّ معلومات دقيقة و شاملة عن التعليم وفق نظام (السيانس ،الماستر ،الدكتوراه ) و تمكين جميع الأساتذة و الطلبة و المهتمين من الإطلاع عليها لفهم هذا النظام ،لأنّ السبب الرئيسي وراء الأزمة التي دامت ١٠ سنوات هو الغموض و الجهل بحيثيات و آفاق و آليات تطبيق هذا النظام العالمي.

٢- إقامة مؤتمرات دولية حول نظام (ل م د) و استدعاء أساتذة و خبراء من الجامعات الغربية التي نجحت في تطبيقه ،قصد تبادل الخبرات ،و تكييفها مع المعطيات اللغوية و الدينية و الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

### الإحالات والهوامش:

١- لخلف حسينة، قطاع التعليم العالي في الجزائر إنجازات تتكلم و تحديات تنتظر، الأبحاث الاقتصادية، العدد ١٢، جوان ٢٠٠٩، الجزائر.

٢- علي صالح، نظام ل م د في الجامعة الجزائرية بين الواقع والقوانين (ميدان العلوم الإنسانية)، أعمال اليوم الدراسي لإصلاحات التعليم العالي و التعليم العام: الراهن و الآفاق، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة البويرة، ٢٢/٠٤/٢٠١٣.

٣- عبد القادر تواتي، تحديات و عقبات تواجه إصلاح التعليم العالي و نظام ل م د في الجزائر، أعمال اليوم الدراسي لإصلاحات التعليم العالي و التعليم العام: الراهن و الآفاق، منشورات مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة البويرة، ٢٢/٠٤/٢٠١٣.

٤- سعدان شبايكي، حفيف مليكة، ٢٠١٠، (٤٤)، لماذا اختارت الجزائر نظام التعليم العالي ( ل م د )، مجلة البحوث و الدراسات العلمية، ع٠٤، جامعة المدية (الجزائر)، ٢٠١٠.

٥- براهيم الحسن الحكمي، الكفاءات المهنية المتطلبة للأستاذ الجامعي، مجلة رسالة الخليج العربي العدد ٩٠، مكتب التربية العربي لدول الخليج، العربية السعودية، ٢٠٠٢.